انتظارات

dali_alkhumsan@hotmail.com
@bnder22
دالي محمد الخمسان

تمّمَها الشيخ تميم

مما لا شك فيه أن صاحب السمو الشيخ «تميم بن حمد آل ثاني» أمير دولة قطر قد نجح نجاحا باهرا في إدارته للقمة الخليجية الخامسة والثلاثين المقامة في الدوحة، ويعود ذلك إلى ديبلوماسيته وبعد نظره في جمع الدول الخليجية واحتواء كل الخلافات وتباين وجهات النظر بين الأشقاء القادة الخليجيين، وهذا النجاح يستثمر في صالح الشعوب في خليجنا الواحد والتي تتطلع لهذه الاجتماعات واللقاءات بروح التفاؤل نحو الاتحاد والوحدة الشاملة، حيث قال صاحب السمو الشيخ تميم في كلمته الافتتاحية للقمة الخليجية «ان علينا عدم الانشغال بالخلافات الجانبية»، مشددا على ان الظروف الإقليمية والدولية بالغة التعقيد وتضعنا أمام مسؤوليات جسام، كما دعا سموه إلى ألا تتحول الخلافات السياسية إلى خلافات تمس قطاعات اجتماعية واقتصادية وإعلامية وغيرها، وأضاف سموه أنه «لا شك أن الاتحاد الخليجي الذي تضمنته مبادرة أخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود سيظل هدفا ساميا، ومنه إلى الاتحاد العربي بإذن الله».

ان نجاح الأمير تميم بن حمد في حل كل الاختلافات الخليجية والنظر بعمق إلى إرضاء إخوانه القادة الخليجيين سبب مباشر لعودة العلاقات وصفاء الأجواء، وهذا الأمر يشار إليه بالبنان، وكذلك تفهم القادة والتحركات الحميمة لقائد الديبلوماسية العربية ومهندس السياسة الخليجية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، أطال الله في عمره ومساعيه في تقارب وجهات النظر بين الأشقاء، وهو دور لابد من الإشارة إليه لأهميته وحسن توقيته.

ان صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد «تمم» القمة الخليجية بالنجاح والتميز، ويعتبر سموه نقطة مضيئة في سماء دولة قطر وله محبة وتقدير من الشعب القطري بفضل تواضعه وملامسته لمتطلبات شعبه وإنجازاته الكبيرة في فترة قصيرة بفضل حكمته وحسن إدارته لشؤون البلاد التي تفخر بقيادته نحو العلو دائما، وعاشت قطر في عهده سندا لأشقائها في الخليج والأمة العربية، فتحية إجلال وتقدير لقطر ولقائدها «المتمم للخير والرفاهية» صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وللشعب القطري العزيز.

إشارة

majidbowramia_2030@yahoo.com
المحامي ماجد بورمية

إشكاليات القطاع الصحي

يعاني المواطن من تدني مستوى الخدمات الصحية في البلاد، ما جعل فئة ليست بالقليلة من المواطنين يتجهون للمستشفيات الخاصة لتلقي العلاج رغم تكلفتها العالية، ولعل السؤال الذي يتبادر للذهن هنا: لماذا تعاني الخدمات الصحية هذا التدني الواضح، ونحن في دولة يفترض انها دولة نفطية يشار اليها بالبنان؟

الاجابة عن هذا السؤال يعرفها الكل، فهي لا تحتاج الى ذكاء لان الكل يرى أن هناك تلكؤا وتباطؤا واضحين في حل المشاكل التي يعانى منها المواطن الكويتي، فالحكومة نفسها تدرك وجود أمراض في قطاع الصحة ولكنها تتعامل بأسلوب المسكنات دون أن تقوم باستئصال الاختلالات الأساسية للجسد الصحي للدولة، وبلغة الطب فإن الداء يزداد كلما ترك للمسكنات فقط، ونحن كمراقبين للأوضاع المحلية نقول للحكومة: متى يرضى المواطن عن الخدمات الصحية في بلاده؟ ولماذا لم يحقق وزراء الصحة خلال الثلاثة عقود الأخيرة أي إصلاحات حقيقية لمستوى الخدمات الصحية رغم ان وزارة الصحة تنفق ببذخ هائل على المؤتمرات الطبية التي تعقد في الكويت؟ وأين توصيات تلك المؤتمرات؟ ولماذا تظل دائما حبيسة الأدراج دون أن ينتفع بها؟!

والمشكلة أن الحكومة لم تقم ببناء مستشفيات جديدة كبرى منذ الثمانينيات وحتى الآن رغم ان عدد سكان الكويت بمواطنيها ووافديها كان لا يزيد على مليون ونصف المليون تقريبا، والآن عدد السكان يزيد على ثلاثة ملايين مواطن ووافد، فهل المنشآت الطبية التي كانت تكفي مليونا ونصف المليون نسمة تكفي ضعف هذا العدد؟ ومازلنا نسمع عن بناء مستشفى جابر منذ عدة سنوات كبقية المشاريع التي نسمع عنها منذ عهود طويلة، واعتقد أن القارئ الكريم لديه الكثير والكثير عن المشاريع التي يسمع عنها في وسائل الإعلام منذ عقود ولم يتم إنجازها.

وتزداد المشكلة في استقطاب أطباء من خارج البلاد بعضهم لا يتمتع بالمهنية العالية، والأخطر من ذلك الاعتماد على أطباء درسوا الطب في بلادهم باللغة العربية فقط رغم أن الطب في العالم العربي لا يعتمد إلا على الاكتشافات والدراسات الطبية الأجنبية التي تأتي إلينا من الولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا وألمانيا وغيرها من الدول المتقدمة في المجال الطبي، وبما أن الشيء بالشيء يذكر، فلماذا لا تستقطب وزارة الصحة أطباء مهرة من تلك الدول الأجنبية لعلاج الكويتيين في الحالات المستعصية بدلا من علاجهم في الخارج؟

وبهذه المناسبة نقترح على الدولة إنشاء مدينة طبية عالمية جديدة لتخفف الضغط عن منطقة الصباح الطبية بحيث تتخصص المدينة العالمية الجديدة في علاج الحالات المستعصية وغيرها، ويمكن ان تستقبل تلك المدينة مرضى من دول خليجية وعربية ليتم علاجهم في الكويت، وبهذا ستوفر الدولة على نفسها الاموال الطائلة التي تنفقها على العلاج في الخارج، ومن ناحية اخرى فإن هذه المدينة ستخفف الأعباء على المستشفيات الحكومية الأخرى.

فهل يمكن أن يتحقق هذا الحلم الطبي في الكويت، أم سننتظر حتى تتجه أي دولة أخرى لترجمة تلك الفكرة على ارضها ونظل في نومنا العميق؟!

رؤى كويتية

baselaljaser@hotmail.com
@baselaljaser
باسل الجاسر

استعدوا فالقادم أسوأ نفطيا

يعتقد البعض أن قضية أسعار النفط وهبوطها بهذا الشكل المريع هي نتيجة لحركة مصطنعة للإضرار بالاقتصاد الروسي أو الإيراني، والحقيقة أن هذه تصورات لم تر الصورة من كل زواياها، وغاب عنها تطورات تكنولوجيا استخراج النفط الصخري الذي تطور لدرجة أن الولايات بدأت أو اقتربت من أن تكتفي ذاتيا لولا اعتماد مصافيها على النفط الثقيل، لذلك رأينا موقف المملكة العربية السعودية الحازم من عدم تخفيض إنتاج أوبيك من النفط، واقتنع بوجهة نظرها جميع أو معظم أعضاء المنظمة، علما بأن السعودية تشاورت في هذا الأمر مع الكرملين وأعتقد أنهم توافقوا على عدم تخفيض الإنتاج، ذلك أن تخفيض الإنتاج بالفعل قد يؤجل هذا السقوط الحر للأسعار لبعض الوقت لكنه على المدين المتوسط والقريب يمثل تعزيزا ودعما لإنتاج النفط الصخري، الذي بدأت كندا وبعض دول أميركا اللاتينية بدعوة أصحاب هذه التكنولوجيا «الصخري» للاستثمار فيه على أراضيها.

وبالنظر إلى تكلفة إنتاج النفط الصخري التي قيل انها من 70 إلى 75 دولارا وعندما هبطت الأسعار عن هذا المستوى قال منتجوه إن التكلفة من 45 إلى 50 دولارا، وأعتقد أن هذا الانخفاض بالتكلفة مصطنع ويأتي في إطار الحرب النفسية التي تريد الضغط على دول أوبيك من أجل تخفيض إنتاجهم، حتى تتماسك الأسعار ويستمروا هم في تطوير تكنولوجيا النفط الصخري وتخفيض تكاليف إنتاجه، الأمر الذي يتطلب التصدي لانخفاض اسعار النفط الآن فيتعثر انتاج الصخري الذي له اضرار بيئية عظيمة نتيجة لتأثيره المباشر على صفائح الأرض بما سيؤدي بالضرورة لتغير خارطة الزلازل ويؤدي لنتائج وخيمة على سكان الارض ان تم التوسع في إنتاجه، أي أن ينخفض سعر برميل النفط إلى مستوى 30/35 دولارا فيؤدي هذا لتوقف إنتاج النفط الصخري افضل من أن تتم المحافظة على أسعار 70/75 دولارا على حساب أوبيك وتخفيض إنتاجها الذي يصب بشكل مباشر لصالح إنتاج الصخري الذي يزيد إنتاجه بشكل يومي ومعه يتم تطوير تكنولوجيا الإنتاج وتخفيض تكاليفه، الأمر الذي سيؤدي بالمحصلة النهائية لتدمير صناعة إنتاج نفوط أوبيك، لذلك فإنني أشكر المولى جلت قدرته أن فتح بصيرة الإخوة في الشقيقة الكبرى وجعلهم يتخذون القرار الحكيم والصعب للحفاظ على قيمة نفوط أوبيك بما فيها نفطنا.

ومع ذلك فإننا بحاجة لتكييف مع أسعار معدلها 40 دولارا على المدى المتوسط، وفي ظل هذا التطور التقني يجب على الكويت تنويع مصادر دخلها والكف عن قرارات رد الفعل التي أتحفتنا بها حكومتنا الرشيدة، فيجب وضع استراتيجية مداها قصير لإنشاء مصانع لتكرير النفط للوصول بأسرع وقت ممكن لتصدير نفطنا كمشتقات ووقف تصدير النفط الخام فالمشتقات أسواقها ستستمر وتنتعش وأسعارها افضل بأضعاف المرات من الخام.. ولكن هل نتوقع من هذه الحكومة القيام بخطوات كبرى كهذه ؟ والحقيقة أنني أشك بل أجزم بعدم قدرتها على القيام بخطوات كهذه ومع ذلك ثقتي كبيرة بأن العزيز سبحانه قادر على تغيير حالنا من حال الى حال.. فهل من مدكر؟

مجرد رؤية

saadbinalharbi@gmail.com
سعد عطية الحربي

وصلت إلى العظم

القدر وضعنا في أكثر بقعة ملتهبة في العالم بنيرانها المستعرة منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي الى يومنا هذا، وما زاد القرب من هذا اللهيب صغر المساحة المصحوب بمصدرنا الأوحد النفط الذي مازال عصب الطاقة للصناعة.

وفي ظل الهبوط الحاد لأسعار النفط بالعالم الذي تنوعت أسبابه بين ارتفاع سعر الدولار والعقوبات المفروضة على كل من إيران وروسيا وزيادة المعروض في الأسواق العالمية مقارنة بالطلب، تتجه جميع العيون في البلد إلى الحكومة لمعرفة التدابير الواجب اتخاذها لمواجهة أزمة تنبئ خسارتها بالمليارات سنويا إذا استمر هذا النزول المطرد في الأسعار، هذا إذا أخذ بعين الاعتبار تصريح الخبراء الذي كان من بينهم رئيس مؤسسة البترول بأن السعر سوف يستمر إلى فترة لن تقل عن 6 أشهر ليتوقع حلا حكوميا حاليا وآخر استراتيجيا مستقبليا ليطمئن الشارع من أزمة تطول مصدر رزقه الوحيد ليخرج مجلس الوزراء بالموضوع القديم الجديد الخاص برفع الدعم والتصريح المبطن عن عدم فرض ضريبة والتعهد بعدم المساس بذوي الدخل المحدود وفي نفس الوقت التعهد بترشيد الإنفاق دون الافصاح عن أوجه هذا الإرشاد والخدمات التي ستطوله حتى ينقذ العجز المحتمل بالميزانية.

بدلا من أشباه حلول حكومية أولة وجميعها تشير الى النظر الى جيب المواطن، كنا نظن أن أزمة النفط تكون بداية لعلاج الفساد الإداري وسوء الإدارة المالية في أكثر من دائرة وجهة حكومية، مثل مليارات الدنانير التي تصرف سنويا على التعليم والرعاية الصحية والمحصلة لا تخفى على أحد.

أو يكون تقليل الصرف الحكومي باشراك القطاع الخاص الذي اصبح وجوده ضرورة وذلك يتم كبداية سريعة وفعالة بتطوير قانون المناقصات لإدخال شركات عالمية كبرى دون وكيل ولتكن البداية بإنتاج الطاقة التي تلتهم أكثر من 5 مليارات سنوياً من الميزانية العامة للابتعاد عن شبهات التنفيع، والإنجاز.

● على الهامش: الحفاظ على الميزانية يأتي بالمقام الأول على منفذ هذه الميزانية.

كلمات

زبن حمد البذال

الأجيال القادمة... المقولة الخالدة

إن العبارة التي جاءت كعنوان للمقال لا شك أن الجميع سمعها وملّ سماعها من كثرة ما تم تكرارها من قبل الحكومة ومستشاريها ومؤيديها إضافة إلى من يطلب ودها والتقرب منها على حساب الناس منذ ربع قرن او ما يزيد، ومقولة الأجيال القادمة يتم تذكيرنا فيها بين الحين والآخر من قبل الفئات التي ذكرناهم في السابق عندما يحتاجون إليها خاصة عندما يقوم أعضاء مجلس الأمة بمطالبة الحكومة في بعض الأمور المادية التي تحسن من مستوى الأفراد، كثير من الناس لا يعرفون معنى هذه العبارة وآخرون يعتقدون أنها من صالحهم على الرغم من أن كثيرا من الأشخاص سمعوها وانتظروا طويلا ليشاهدوا ما الذي ستسفر عنه لان أولادهم كبروا وتزوجوا وانجبوا أولادا ومازالت هذه الكلمة تتردد ومنهم من توفى إلى رحمة الله ولم ير إيجابيات او سلبيات هذه العبارة.

في فترة الثمانينيات من القرن الماضي ظهرت او كثر ترديد هذه الكلمة أو المصطلح الغريب الذي لن تجده في أي دولة أخرى خاصة في فترة حل مجلس الأمة وتعليق الدستور إلى أن قام النظام العراقي بغزو الكويت ودمر البلاد ونهب ثرواتها مما دفع الحكومة لأول مرة إلى الاقتراض وسحب أموال صندوق الأجيال القادمة لإعمار البلد، أي أن كل شيء ذهب في مهب الريح وبعد التحرير تعدلت الأحوال ولله الحمد على مدى سنوات ورجعت مرة أخرى مقولة الأجيال القادمة، حقيقة نحن لا نعرف من هو الجيل المقصود ومن هم الأفراد الذين سيستفيدون من أموال هذا الصندوق لأنه لم يتم تحديد فترة او سنة معينة، من كان في مرحلة المراهقة في تلك الفترة اصبح اليوم أبا أو جدا ومع ذلك لم يسعد برؤية أرباح أو فوائد الأجيال القادمة أو حتى مزاياه.

أعتقد أن الأجيال القادمة ضحكة كبيرة صدقوها وحاولوا أن يوهموا الناس بأنها حقيقة أو منها فائدة اليوم أي موضوع تتم مناقشته ويتطرق لمشاكل الناس وهمومهم ومحاولة مساعدتهم لابد أن تجد الكثير من الأبواق المسترزقة أو التي تحاول أن تتقرب من الحكومة يرددون عبارة الأجيال القادمة وما يشابهها لمحاولة تشتيت الناس ويتحججون بأن الأموال التي سوف يتم صرفها على مثل هذه المطالبات ستؤثر على الأجيال القادمة ولن يجدوا من يعلمهم أو يصرف لهم رواتب أو يعالجهم، سبحان الله إلى هذه الدرجة سيتضرر الناس أو الأجيال القادمة.. الأجيال الخفية التي لا نعرف ما هو شكلها أو نهجها ومتى ستبدأ او ستظهر.

ان هذا الكلام الذي تتفوه به هذه الفئات من البشر التي ذكرناها اصبح اليوم مكشوفا للجميع وليست منه فائدة وعملية تكراره على الناس في بعض المواسم أو على حسب الظروف سيضعف منه أكثر وأكثر إلى أن نكتشف انه ليست هناك أجيال قادمة أو غيره وهذا ما سيحدث ولكن بعد أن تنكشف جميع أوراق الحكومة ويكون عجزها واضحا سواء في عملها أو في اقناع الناس ما نتمناه من حكومتنا الرشيدة أو بالاحرى من حكوماتنا القادمة لأنها تتغير في السنة مرتين إذا أرادت أي حكومة منها أن تكسب مصداقية الناس وثقتهم فلا بد أن تكون هي نفسها صادقة وبرنامج عملها واضح ومعد بشكل جيد ويتم تطبيقه بالفعل وليس مجرد كلام على ورق تتسلمه حكومة وتسلمه للحكومة التي بعدها ولم يتم تطبيق شيء منه، فهل ستحقق الحكومة الحالية هذا وتلتزم ببرنامج عملها الذي أخذ وقتا لم تتخذه حكومات دول مجتمعة.

شخصيا أنا لا أرى أن هناك شيئا سيختلف والأمور لن تتغير كثيرا عن السابق مادام أن عبارة الأجيال القادمة مازالت تردد من بعض أعضاء الحكومة ومن مجموعة 26 ومنهم على شاكلتها الوضع إذا استمر على هذا الشكل لن يستفيد احد للناس ولا أي من السلطتين لان كلا منهم يعمل في وادي الحكومة منشغلة بخطة التنمية التي أعلنت عن فشلها قبل فترة بسيطة، وفي المقابل النواب الصامتون ينتظرون التكسب وجني الأرباح الطائلة من قضايا بعيدة كل البعد عن الشعب ومصالحه.

الحرف 29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

جرائم النشر.. الإلكتروني

عندما تحدثت في مقالتي السابقة عن ضرورة وجود قانون لتنظيم النشر الإلكتروني اعتقد البعض بـ «ظن سوء» أنني أدعم التحرك الحكومي، والحقيقة- وبعيدا عن سوء الظن المتأصل في تفكير البعض بل الكثير ممن يتعاطون السياسة- أن الدعوة إلى وجوب وجود قانون هي دعوة منطقية لا علاقة لها برأيي، وفي مقالتي تلك ذكرت أن صدور قانون مثل هذا يجب ألا يتعارض مع الحريات العامة التي كفلها الدستور، وألا يكمم الأفواه بأي شكل من الأشكال، وأن يؤطر الحرية المسؤولة.

□ □ □

واكتشفت من خلال تلمس ردود الأفعال على مقالتي تلك أن كثيرا- وأكرر كثيرا- ممن يتعاطون السياسية أو حتى من يساهمون في توجيه الرأي العام لا يفقهون في القانون، بل لم يقرأوا مسودة القانون، ووجدوا أنه مادام قدم من الحكومة فإنه شر مستطير، وفي الحقيقة لا ألومهم، فكثير من القوانين التي تتقدم بها الحكومة فيها «لحمة ضب»، أي مشكوك في أمرها ونياتها، ولكن هذا القانون تحديدا هو قانون للتنظيم، فلا يعقل أننا دخلنا العام 2014 ولا يوجد لدينا قانون منظم لأكبر وسيلة اتصال على وجه الكرة الأرضية.

□ □ □

هذا القانون يهدف إلى التنظيم وليس التكميم، ولايزال في مراحل مسودته الأولى، ومن الصعب الحكم عليه ما لم يخرج بشكل نهائي، ودور النواب هنا وقادة الرأي العام من الكتّاب والمغردين والمحللين أن يبدأوا بمناقشة مواد القانون وإبداء رأيهم فيما يجب تغييره بدلا من مهاجمته وتصويره وكأنه ردة في الحريات وحرب شعواء على الحريات العامة.

□ □ □

أدعوهم لقراءة قانون تنظيم هيئة الاتصالات، وستعرفون أن قانون تنظيم النشر في مسودته الحالية أرحم 100 مرة، وإن كان من قانون يجب مهاجمته فهو قانون «الاتصالات»، والذي للأسف مر بغرامات 100 ألف دينار ولم يناقشها أحد.

□ □ □

بالمناسبة، هناك قانون قادم في الطريق أعتقد أنه سيحمل اسم «قانون الجرائم الإلكترونية»، وهذا القانون سيعدل كثيرا من «الميلان» الذي يحصل عبر بعض مستخدمي الإنترنت والفوضى التي انتشرت جراء التأخر الحكومي أو حتى التأخر النيابي لتشريع قانون مثل هذا.

□ □ □

وبالمناسبة أيضا نحن الدولة الوحيدة التي لا تملك قانون للجرائم الإلكترونية رغم أننا من أكثر البلدان استخداما للإنترنت بالنسبة لعدد السكان.